٢ ـ المبدأ الثاني هو الشمولية، بحيث يشمل المشروع جميع دول المنطقة دون استثناء، ويكون تطبيقه واحداً على الجميع.

٣ ـ المبدأ الثالث هو المساواة، ويعني هذا ان تتخلّى الدول الكبرى والدول الصناعية وتلك المصدّرة للسلاح عن تفضيل دولة على أخرى في ما يتعلق بتنفيذ المشروع. ونفهم من هذا المبدأ ان تمتنع تلك الدول عن تقديم أية تقانية، عسكرية أو مدنية، تستخدمها اسرائيل لأغراض عسكرية وتطوّر بها أسلحتها.

٤ ـ المبدأ الرابع هو افرادية التطبيق، فلا يجوز ان تجمع قوى دولتين او ثلاث أو أكثر لتحسب انها في منزلة دولة واحدة. ونقصد بذلك الغاء واسقاط المفهوم الاميركي الذي زوّدت الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل بموجبه ـ ولا تزال ـ بالاسلحة على أساس انه يجب ان يكون لديها قوة سلاحية تفوق مجموع ما لدى الدول العربية من قوة سلاحية. ومن المعروف، ان الفكر العسكري الاسرائيلي المفاوض بشأن الامن والتسلّح الاقليميين، يتمحور حول فكرتين رئيستين تهدف اسرائيل من ورائهما مواصلة الاحتفاظ بأسلحتها التقليدية وغير التقليدية (النووية): الاولى، هي اعتبار جميع الدول العربية جبهة واحدة أمامها، ويعني هذا ضرورة مساواة كميات الاسلحة التي يجب ان تملكها اسرائيل بكميات الاسلحة التي تملكها الجيوش العربية؛ والفكرة الثانية اعتبار القدرات النووية غير العربية في منطقة الشرق الاوسط جزءاً من القدرات النووية العربية؛ واذ تعرف اسرائيل ان أية دولة غير عربية في المنطقة لن تقبل بهذا الشرط، فانها ستجد في ذلك مدخلاً الى الاحتفاظ بقوتها النووية.

٥ ـ المبدأ الخامس يخص اخلاء المنطقة من الاسلحة النووية، وذلك بأن تدمّر تلك الاسلحة، وان تفتح دول المنطقة أبواب جميع المنشآت التي تصنع او تتعامل مع مواد لها مساس بصناعة السلاح النووي، لمراقبة وكالة الطاقة الذرية وتفتيشها، وان تدمّر جميع المنشآت والاجهزة والآلات والمخابر التي تصنع أو تتعامل مع تلك المواد، وأن يتمّ ذلك كله في إطار مبادىء العدل والشمولية والمساواة.

ونظراً الى ان الولايات المتحدة الاميركية تنفرد، اليوم، في التأثير الاكبر على النظام العالمي الراهن، من خلال قوتها العسكرية والاقتصادية، ومن خلال نفوذها في مجلس الامن الدولي وأجهزة الامم المتحدة، فان أية ضمانة لتنفيذ أي مشروع للحدّ من التسلّح في المنطقة يجب ان تصدر من هيئة دولية، وبالذات من مجلس الامن الدولي، وان يكون روح المشروع مستمداً من مبادىء ميثاق الامم المتحدة وليس من سياسات توازن القوى أو توازن المصالح أو غير ذلك من الموازين التي يتمّ التعامل بها في إطار العلاقات الدولية. ذلك ان أي ميزان من تلك الموازين سيوظف، بشكل من الاشكال، لمصلحة اسرائيل، وبالتالي ضد المصلحة العربية.

ان المبادىء التي أتينا على ذكرها ـ وهي على سبيل المثال وليس الحصر ـ تستند الى تجارب تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهي تجارب مريرة، تعلّمنا منها كيف تنتهك اسرائيل المواثيق والعهود والمبادىء، وفي مقدمها ميثاق الامم المتحدة. ومن الدروس التي تعلمناها، أيضاً، سعي اسرائيل الدائم الى التهرب من التزاماتها الدولية. أما الدرس الآخر، فهو دعم الولايات المتحدة الاميركية لما تفعله اسرائيل من انتهاك وتهرب. واذا لم يكن الامر كذلك، فكيف يجرى الحديث عن مشروع للحدّ من التسلّح في الشرق الاوسط، في حين تملك اسرائيل السلاح النووي، وترفض اعتبار الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية؟